

124 جريمة ضد الأطفال في 3 شهور تكشف اتساع العنف وخطر المنازل وفشل الحماية



السبت 18 يوليو 2026 12:30 م

رصدت مؤسسة ملاذ لدعم المرأة في مصر 124 جريمة عنف ضد الأطفال خلال الربع الثاني من عام 2026، بما يكشف اتساع الانتهاكات وخطورة البيئات المحيطة وقصور منظومة الحماية الرسمية والمجتمعية

سياسيا، يكشف هذا الحصاد الإنساني القاسي عجز دولة تنفق بسخاء على أدوات السيطرة، بينما تترك الأطفال مكشوفين أمام التحرش والقتل والاستغلال، في ظل تراجع الخدمات الاجتماعية وضعف الرقابة وغياب المحاسبة الجادة

خريطة الجرائم والضحايا

ووفق البيان الصادر في 15 يوليو 2026، جرى توثيق هذه الوقائع بين 1 أبريل و30 يونيو 2026، اعتمادا على ما نشرته الصحف والمنصات الرقمية والبيانات الرسمية المتاحة، مع التنبيه إلى أن الحصيلة تعكس الحالات المكتشفة فقط

وفي صدارة الأنماط، سجل التحرش 32 حالة، متقدما على الاعتداء الجسدي الذي بلغ 28 حالة، بما يوضح أن أجساد الأطفال تحولت إلى مساحة مستباحة، سواء في المجال العام أو داخل دوائر يفترض أنها توفر الحماية

كذلك، وثق التقرير 19 جريمة قتل، وهي حصيلة ثقيلة تكشف انتقال العنف من الإيذاء والتهديد إلى سلب الحياة، وتفضح عجز آليات التدخل المبكر عن إنقاذ ضحايا ظهرت حول بعضهم إشارات خطر سابقة

وفي المقابل، بلغت وقائع الاستغلال الاقتصادي 18 حالة، بما يعكس دفع أطفال إلى العمل أو التسول أو أنشطة مربحة للبالغين، في وقت تتصاعد فيه الضغوط المعيشية وتراجع شبكات الحماية أمام اتساع الفقر

أما بقية الجرائم، فتوزعت بين الإهمال والخطف ومحاولات الاستدراج، وهي أنماط لا تقل خطورة، لأن بعضها يبدأ بسلوك يبدو محدودا ثم ينتهي بعزل الطفل أو ابتزازه أو تعريضه لأذى طويل الأمد

ومن ناحية الضحايا، يبين تنوع الجرائم أن الخطر لا يرتبط بنمط واحد من الأطفال، بل يلاحقهم عبر أعمار وبيئات مختلفة، مستفيدا من ضعف الوعي وصعوبة الإبلاغ وخوف الأسر من الفضيحة

في الوقت نفسه، لا تسمح منهجية الرصد المفتوح باعتبار الرقم نهائيا، لأن جرائم كثيرة تبقى خلف الأبواب المغلقة، أو لا تصل إلى الإعلام، أو تسوى عائليا تحت ضغط اجتماعي يحرم الضحية من العدالة

بيانات الخطر المفتوحة

جغرافيا، تصدرت الجيزة قائمة المحافظات بواقع 25 حالة، تلتها القاهرة بعدد 22 حالة، ثم بني سويف بنحو 21 حالة، وهي أرقام ترسم بؤرا عاجلة للتدخل ولا تعني غياب الانتهاكات عن بقية المحافظات

وعلى مستوى المكان، جاءت الشوارع والأماكن العامة في المقدمة بعدد 43 حالة، بما يؤكد أن حركة الأطفال اليومية نحو المدرسة أو العمل أو الترفيه تجري داخل فضاء يفتقر إلى الرقابة الفعالة والاستجابة السريعة

وبالموازاة، سجلت البيئة المنزلية 39 حالة، لتسقط الفرضية المريحة بأن البيت آمن بطبيعته، وتضع الأسرة والمحيط القريب أمام مساءلة مباشرة بشأن الصمت على الإيذاء أو ممارسته أو التستر على مرتكبيه

هنا، تصبح خطورة المنزل مضاعفة، لأن الجاني قد يكون شخصاً موثقاً أو صاحب سلطة على الطفل، ولأن الضحية تعتمد عليه في المعيشة والرعاية، فتتعدّد فرص المقاومة والإفصاح وطلب النجدة من الخارج

وفوق ذلك، تكشف الفجوة المحدودة بين الشارع والمنزل أن العنف ليس حادثاً عابراً مرتبطاً بمكان بعينه، بل بنية ممتدة ترافق الأطفال داخل المساحات العامة والخاصة، وتضعف أمامها الحدود التقليدية للأمان

ومن ثم، تحتاج المحافظات الثلاث المتصدرة إلى خطط محلية محددة، تشمل المدارس والوحدات الصحية وأقسام الشرطة ومؤسسات الرعاية، مع نشر فرق متخصصة تستطيع استقبال البلاغ وفحصه وحماية الطفل دون إبطاء أو ترهيب

إلى جانب ذلك، لا يكفي تكثيف الوجود الأمني في الشوارع إذا ظلت جرائم المنازل محجوبة، لأن الحماية الفعلية تتطلب أخصائيين اجتماعيين مدربين، وزيارات متابعة، ومسارات آمنة للإبلاغ بعيداً عن سلطة المعتدي

وعليه، فإن قراءة الأرقام مكانياً يجب ألا تتحول إلى وصم للجيزة أو القاهرة أو بني سويف، وإنما إلى أداة لتوجيه الموارد، وفهم أسباب التركيز، ومحاسبة الجهات المقصرة عن توفير الوقاية والاستجابة

دوافع العنف وفشل الحماية

في مقدمة الدوافع، جاء الدافع الجنسي بواقع 33 حالة، ما يربط تصدر التحرش بانتشار الاستدراج وسوء استغلال السلطة والثقة، ويكشف حاجة الأطفال إلى معرفة حدود الأمان وطرق طلب المساعدة دون لوم

بعد ذلك، برز الاستغلال الاقتصادي والخلافات الأسرية والتأديب العنيف باعتبارها دوافع متداخلة، إذ تتحول الأزمات المعيشية أو النزاعات بين البالغين إلى مبرر لإيذاء الطفل، بينما يمنح العرف القاسي المعتدي غطاء تربوياً زائفاً

وبسبب هذا التداخل، لا يمكن اختزال الجرائم في انحرافات فردية، لأن الفقر والتمييز وضعف الخدمات وسلطة الأسرة غير المقيدة كلها عوامل تخلق بيئة تسمح بتكرار الاعتداء ثم تدفع الضحايا إلى الصمت

ومع ذلك، لا يجوز استخدام الفقر ذريعة لتبرئة الجناة أو تخفيف مسؤولية الدولة، فالضائقة الاقتصادية قد تزيد المخاطر، لكنها لا تلغي وجوب المحاسبة ولا حق الأطفال في حماية متساوية وعاجلة

لهذا، أكدت المديرية التنفيذية للمؤسسة أن رقم 124 يمثل جرس إنذار، وأن التعامل الحقوقي المطلوب يجب أن يتجاوز سرد الوقائع إلى بناء آليات للكشف المبكر والتدخل قبل تحول المؤشرات الأولية إلى جرائم جسيمة

كما دعت المؤسسة إلى توفير قنوات شكوى آمنة داخل المدارس وأماكن العمل، بحيث يستطيع الطفل أو من يلاحظ تعرضه للخطر الإبلاغ بسرية، مع ضمان ألا تقوده الشكوى إلى انتقام أو تشهير أو ضغط أسري

ولزيادة فاعلية الاستجابة، طالب التقرير بتكثيف الرقابة الميدانية وتطوير بروتوكولات التعامل مع بلاغات الاستدراج والخطف، بما يحدد مسؤوليات الجهات المختلفة ويمنع ضياع الساعات الأولى الحاسمة بين إجراءات بيروقراطية متضاربة

وبناء على ذلك، يصبح إنشاء نظام معلوماتي موحد ضرورة لا ترفاً، لأنه يسمح بمقارنة الوقائع ورصد المناطق والجناة المتكررين وتقييم التدخلات، بدلاً من بقاء البيانات مشتتة بين مؤسسات لا تتبادل المعرفة

غير أن أي نظام معلوماتي يفقد قيمته إذا غابت الشفافية والرقابة المستقلة، أو تحولت البيانات إلى أرقام للاستهلاك الرسمي، بينما تظل الأسر عاجزة عن الوصول إلى العدالة والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني

وفي المحصلة، تفرض الجرائم الموثقة مراجعة وطنية عاجلة لسياسات حماية الطفولة، تبدأ بالوقاية ولا تنتهي بالعقاب، وتضع كرامة الطفل فوق حسابات السمعة والإنكار، لأن الصمت المؤسسي لا يخفي العنف بل يمنحه وقتاً وضحايا جدد